شروح الدرة الألفية لابن معط دراسة نحوية موازنة

الباحث/أحمد عبد الخالق عبده قنديل

لدرجة الدكتوراة قسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة المنوفية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فنظم قواعد النّحو في قصائد طوال عُرفت بالألفيات هي ظاهرة متميّزة انفردت بها اللّغة العربية عن غيرها تعظيما لشأن نحوها، وقد عرف تاريخ النّحو أكثر من ألفية أشهرها ألفية يحيى ابن معط وألفية ابن مالك وألفية السّيوطي، وألفية ابن معط (ت٦٢٨هـ) منحها الشرّاح اهتمامهم من الدّرس والتّفسير بغرض الكشف عن غوامضها، وتوضيح ملامح الدّرس النّحوي في ثناياها، فتركوا لنا شروحا كثيرة تربو على العشرين، منها ما هو موجود، ومنها ما هو مفقود، وقد وقع اختياري على الشروح الموجودة لدراستها والموازنة بينها وهي:

١. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لأبي العباس أحمد بن الحسين الموصلي النحوي الضرير المعروف بابن الخباز المتوفى سنة (٦٣٩هـ).
٢. التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية، لجمال الدين الشريشي المتوفى سنة (٦٨٥هـ).
٣. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنِّيلِيّ، من علماء القرن السابع الهجري.
٤. المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية، لابن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس المتوفى سنة (٦٩٦هـ).
٥. شرح الدرة الألفية لبدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية المتوفى سنة ٧١٨هـ والمسمى (حرز الفوائد وقيد الأوابد).
٦. شرح الدرة الألفية للرعيني أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي المتوفى سنة ٧٧٩هـ.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح مناهج الشراح ومصادرهم التي اعتمدوا عليها، وموقفهم من أصول النحو المختلفة، والموازنة بين الشروح، مع دراسة مجموعة من آراء الشارحين توضح مواقفهم من النحاة والناظم، على نحو يكشف لنا عن شخصيتهم العلمية، ومذاهبهم النحوية، مراعيا في دراسة الشروح في كل فصل التسلسل الزمني.

أما منهج البحث فقد كان وصفيًا تحليليًا، وهو الذي يقوم على أساس تحليل ووصف الظواهر اللغوية في زمان ومكان محددين، بالإضافة للمنهج المقارن الذي يقوم على أساس المقارنة بين الظواهر اللغوية المختلفة.

ويتألف هذا البحث من تمهيد وأربعة فصول، سُبقت بمقدمة وتليت بخاتمة.

تدور المقدمة حول التعريف بالموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث وهدفه.

أما التمهيد فخصصته للحديث عن النظم النحوي، وابن معط رائد نظم الألفيات، وألفية ابن معط وشروحها، والتعريف بأصحاب الشروح.

وكان الفصل الأول للحديث عن مناهج الشراح ومصادرهم العلمية التي اعتمدوا عليها، والموازنة بينهم في هذه الجوانب.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه موقف الشراح من أدلة النحو الإجمالية المختلفة: السماع والقياس والإجماع والعلة، والموازنة بينهم في هذه الجوانب .

وانتقل البحث في الفصل الثالث إلى الحديث عن الآراء والاختيارات النحوية والصرفية للشراح، والموازنة بينهم في هذا الجانب.

أما الفصل الرابع فتناولت فيه موقف الشراح من الناظم، وموقف اللاحق من الشراح من السابق، والموازنة بينهم في هذه الجوانب، وتقويم الشروح وذكر محاسنها والمآخذ عليها.

وختمت فصول هذه الدراسة بخاتمة أوجزت فيها صورة البحث، وقدّمت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الرّسالةُ.

وسأعرض فيما يلي جزءا من البحث بعنوان موقف الشراح من الناظم.

الفصل الرابع: موقف الشراح من الناظم

شراح المتون بصفة عامة غالبا يؤيدون صاحب المتن ويلتزمون ترتيبه وتنظيمه، وفي بعض الأحيان يعترضون عليه، فتكون لهم بعض الملاحظات، وهذا أمر طبعي، فالاختلاف في الآراء ووجهات النظر أمر من لوازم الطبيعة الإنسانية جعله الله بين بني البشر، فالقدرة على التفكير، وكيفية معالجة الأمور، ودرجة استيعاب العقول، كل هذه الأمور متفاوتة عند بني الإنسان، وشراح ألفية ابن معط لم يبتعدوا عن هذا النهج، وسوف نستعرض في هذا الفصل موقف الشراح من الناظم، ثم نوازن بين هذه المواقف.

(١) موقف ابن الخباز من الناظم

ابن الخباز هو أول من تناول ألفية ابن معط بالشرح والتعليق، ومن بعده أخذ الشراح في التعليق عليها، وموقفه من الناظم يمكن الحديث عنه من خلال موقفين:

أولا: موقف التأييد للناظم:

تابع ابنُ الخباز الناظمَ المتابعة الطبيعية والتلقائية كما يتابع شراح المتون مؤلفيها، فليس من الطبعي أن يعترض شارح على كل لفظة من ألفاظ المتن، وإلا ما أقدم على شرحه، وهذا نستطيع أن نسميه المتابعة الطبيعية أو التلقائية، وهي الإقرار بما يقوله المصنف وعدم الاعتراض عليه، لكنه صرح في بعض المواضع بإشادته واستحسانه لما قاله الناظم، وهذه المواضع قليلة ونادرة عند ابن الخباز، منها تعليقه على قول الناظم:

وَ الْفِعْـــلُ مَـــا دَلَّ عَلَـــى زَمَـــانِ وَ مَصْـــــــدَرٍ دِلاَلَـــــــةَ اقْتِـــــــرَانِ

قال ابن الخباز:" هذا حد جيد للفعل"[١].

وبعض الشراح لم يستحسن هذا الحد الذي ذكره الناظم، فقال ابن القواس:" والأولى أن يقال في حده: كلمة تدل على معنى في نفسه مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع"[٢].

وقال النيلي:" والصحيح ما قاله سيبويه[٣]، وهو قوله: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٤].

(١) شرح ابن الخباز ١/ ٧١ .
(٢) شرح ابن القواس ١/ ١٩٩.
(٣) الكتاب بتصرف ١/ ١٢ .
(٤) شرح النيلي ١/ ٤٥ .

وقال الرعيني:" والأنسب أن يُدَّعَى أن يكون الفعل يَدلُ على كل واحد من المصدر والزمان بانفراده دلالةَ مُطابقةٍ "[١].

وقد يعترض على المصنف، ثم يلتمس له العذر بعد ذلك، ومن هذا ما قاله في باب جمع المؤنث[٢].

والحاصل أن متابعة ابن الخباز للناظم تمثلت في المتابعة التلقائية، وهذا هو الغالب، والإشادة بكلامه في مواضع قليلة، والاعتذار عنه في مواضع أقل.

ثانيا: موقف المعارضة:

الاعتراض لغة: المنع[٣]. وفي الاصطلاح يختلف مفهوم الاعتراض باختلاف مجلات استعماله، فالاعتراض مثلا في سياق الجمل الاعتراضية في العربية: هو أن تأتي بين كلامين متصلين في المعنى جملةُ أو أكثر لا محل لها من الإعراب[٤].

أما المراد بالاعتراض هنا فيمكن القول بأنه هو نقد ومدارسة للمتن من قبل الشراح الذين يتناولونه بالشرح، وهو طريق لبيان المعنى وإبراز الحقيقة العلمية على وجه الصواب، حتى وإن استدعى ذلك بيان الخطأ في كلام الناظم.

والشارح ابن الخباز من الشراح الذين سجلوا اعتراضات كثيرة ومتنوعة على الناظم بالنظر إلى الشروح الأخرى، فهو من أكثر الشراح اعتراضا على الناظم، وكثرة اعتراضاته توحي بأنها تعقبات وتتبع قصدي لهنات الناظم، وهذه بعض النماذج:

* في باب الممنوع من الصرف انتقد ابن الخباز المصنف في ترتيب علل الصرف حيث قال:" وقد رتب يحيى– رحمه الله– علل الصرف ترتيبا غريبا، ولم يبدأ سيبويه(٥) وأبو علي(٦) وابن جني(٧) جني(٧) إلا بوزن الفعل، وبدأ الزمخشري[٨] بالعلمية، والبداءة بالعدل غريبة"[٩].

---

(١) شرح الرعيني ١/ ٨٩ .
(٢) شرح ابن الخباز ١٣٨/١.
(٣) انظر: القاموس المحيط (عرض) ٦٤٦ والتاج (عرض) ١٨/ ٤٠٨.
(٤) انظر: التعريفات ٣٠.
(٥) انظر : الكتاب ٣/ ١٩٣ .
(٦) انظر : الإيضاح ٢٢٨ .
(٧) انظر : اللُّمع ١٥١ .
(٨) انظر : المفصل ٣٥ .
(٩) شرح ابن الخباز ٢٠٧/١، ٢٠٨ .

وأرى وصفه ترتيب علل الصرف بالغريب ليس في محله، فقد حكى اختلاف النحاة فيما بدؤوا به من العلل المانعة من الصرف، فلماذا تعد البداءة بالعدل غريبة ؟.

* وشملت انتقاداته أيضا آراء الناظم، ومن هذا اعتراض ابن الخباز عليه في منع توسيط خبر ما دام حيث قال:" وأما ما دام فما رأيت أحدا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى، وما أدري من أين أخذه"(١).

وهذه من المسائل التي خالف فيها ابن معط جمهور النحاة، فالنحاة أجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر "ما دام" عليها(٢)، وكذلك أجمعوا على جواز توسيط الخبر، قال أبو حيان:" فقد وهم ابن معط في منع توسيط خبرها، وخالف النص والقياس والإجماع(٣).

* وشملت انتقاداته أيضا حدود الناظم(٤) ومثله (٥) وعباراته(٦) وعلله (٧).

و**كان لابن الخباز بعض الاستدراكات** على الناظم فيما أغفله وأهمله منها: قوله في باب نصب الفعل المضارع:" ولم يذكر يحيى كي في النواصب، وهو سهو منه"(٨).

ومن المحتمل أن يكون الناظم ترك "كي" ولم يذكرها لوجود خلاف فيها، أو لأنه يذهب مذهب الأخفش(٩) الذي يقول بأن النصب بعدها بأن مضمرة مطلقا، فـ "كي" عنده جارة دائمًا، وإلى هذا الاحتمال ذهب ابن القواس(١٠) والرعيني(١١)، وتناول النيلي(١٢) وابن النحوية (١٣) الخلاف في "كي"، ولم يشرا إلى هذا، وأرى أن السهو شيء مستبعد؛ لأن ابن معط بعلمه لا يقع منه مثل هذا، والمرجح لدى الباحث أن الناظم ترك "كي" لوجود خلاف بين النحاة في نصب المضارع بها(١٤).

---

(١) شرح ابن الخباز ١/ ٤٢٢.
(٢) انظر الإنصاف ١/ ١٢٦ .
(٣) التذييل والتكميل ١٧١/٤.
(٤) شرح ابن الخباز ١/ ٧١ .
(٥) شرح ابن الخباز ١٢٥/١.
(٦) شرح ابن الخباز ٢٩٩/١ وانظر الشرح أيضا ١٤٠/١.
(٧) شرح ابن الخباز ٢/ ٥١٧، ٥١٨.
(٨) شرح ابن الخباز ١٦٠/١، وانظر الشرح ٦٤/١ و٢/ ٤٥٠، ٥٦٤.
(٩) انظر رأي الأخفش في المغني ٢٤٢ والتصريح ٣٦٠/٢ .
(١٠) شرح ابن القواس ٣٤١/١.
(١١) شرح الرعيني ٧٣٣/١.
(١٢) شرح النيلي ٢٠٩/١.
(١٣) شرح ابن النحوية ٢٣٥/١.
(١٤) انظر الخلاف في الجنى الداني ٢٦٤.

والحاصل أن الشارح ابن الخباز أيد الناظم وأقره في الكثير مما قاله، وصرح في مواضع قليلة من شرحه باستحسانه لما يقوله، ومع هذا تعقب الناظم واعترض عليه في بعض الأمور وكانت له مع الناظم وقفات ليست بالقليلة، وما أبداه الشارح ابن الخباز على الناظم من مآخذ تتعلق بالآراء والأصول العامة وقواعد النحو وأحكامه كان قليلا، فخلاف الشارح مع الناظم في مجمله كان يتعلق بالمنهج والأسلوب كالترتيب والتنظيم، والألفاظ والعبارات، وبعض العلل والمثل.

(٢) موقف الشَّرِيْشِيّ من الناظم

أولا: موقف التأييد

الشارح الشَّرِيْشِيّ مؤيد للناظم دائما، والتأييد التلقائي هو المظهر الغالب من مظاهر تأييده، أما تصريح الشارح بتأييد الناظم والنص على ذلك فهو أمر موجود في شرحه لكنه قليل غير لافت للنظر، ولا يمثل ظاهرة واضحة ومن هذا:

استحسانه لذكر الناظم باب القسم بعد حروف الجر يقول:" وإنما عُقِّب باب الجر بباب القسم؛ لأن أصل حروفه وهو الباء من حروف الجر، فهو مناسب له، فذكره عقبه حسن"(١).

وحاول الشارح في بعض المواضع الدفاع عن الناظم وإيجاد مسوغ لما يقوله، تجلى ذلك في باب العلم في تعليقه على قول الناظم:

ثُــمَّ الَّــذِي فِــي النَّــاسِ مِنْــهُ مُفْــرَدُ مُرْتَجَــــــلٌ مِثَالُــــــهُ مُحَمَّــــــدُ

قال الشَّرِيْشِيّ :" وخُطئ المصنف في جعله محمدا مرتجلا، قال ابن الخباز(٢): قد جاء محمد صفة معرفة ونكرة؛ فيكون منقولا لا مرتجلا .

وبعد نقل الشَّرِيْشِيّ لما قاله ابن الخباز من اعتراض على الناظم دافع عن الناظم وحاول إيجاد مسوغ لما يقوله حيث قال:" وعندي أن المصنف ذهب به مذهبا آخر، وهو أن جعله مرتجلا مشتقا من الحمد غير منقول مما استعمل صفة، وهذا ممكن، فإن كثيرا من المرتجلات مشتق"(٣).

(١) شرح الشَّرِيْشِيّ ١/ ٤٥٢ .
(٢) شرح ابن الخباز ١/ ٣١٣ .
(٣) شرح الشَّرِيْشِيّ ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤ .

وانتقد ابن القواس الناظم في هذا[١]، وأرى أن الناظم لم يحالفه التوفيق في هذا الموضع، فالوصفية في محمد ظاهرة، يقول الزبيدي:" والمحمد، كمعظم: الذي كثرت خصاله المحمودة"[٢]، وعلى هذا يكون محمد منقولا من الصفة.

ثانيا: موقف المعارضة

وهذه المتابعة التلقائية من الشَّرِيْشِيّ للناظم لم تكن متابعة خالصة، بل كان له معه وقفات اعترض عليه وخالفه بالحجة والدليل، ومن أمثلة ذلك:

* ذهب ابن معط إلى وصف الحرف بأنه فضلة في أثناء حدِّه فقال:

وَ الْحَـــرْفُ فَضْـــلَةٌ بِلَفْـــظٍ خَـــالِي مِـــنْ عَلَـــمِ الأَسْـــمَاءِ وَ الأَفْعَـــالِ

واعترض الشَّرِيْشِيّ على قوله فقال:" وقوله: فضلة فيه نظر؛ لأن الفضلة ما يُستغنى عنه ويتم الكلام بدونه، والحروف ليست كذلك؛ لأنها تدل على معان وضعت لها يقصد بها الدلالة عليها، ولا يستغنى عنها، وإن كان ورد في بعض الحروف أنه زائد مستغنٍ عنه فذلك قليل، وهو على طريق المجاز، وليس كلامنا فيه، وإنما كلامنا في أصل وضع الحروف وحقيقته"[٣].

وأرى أن تفسيره الفضلية بهذا المعنى بعيد كل البعد عن ما يقصده الناظم، وأرى أن ما فَسَرَ به الشرَّاحُ الفضلية أوجه وأصوب، وتعبر عن مراد الشارح ومقصده، حيث ذكروا أن معنى فضلة: أنه ليس بركن للإسناد، فلا يتركب منه ومن الفعل كلام، ولا منه ومن الاسم كلام، فالاستغناء هنا استغناء خاص، وهو الاستغناء في التركيب لا مطلق استغناء؛ لأنه يقيد معاني لا تُستفاد من الاسم والفعل[٤].

* واعترض الشَّرِيْشِيّ بعد ذلك على تقسيم ابن معط الحروف في البيت التالي لهذا البيت [٥].

واعترض الشارح في مواضع أخرى من شرحه على حدود الناظم[٦] وعبارته[٧] ومثله[٨].

(١) شرح ابن القواس ٦٣٦/١، ٦٣٧، وانظر أيضا ٩٢٩/٢ من الشرح.
(٢) تاج العروس (حمد) ٤١/٨.
(٣) شرح الشَّرِيْشِيّ ١/ ٦٩ .
(٤) انظر: شرح ابن الخباز ١/ ٨٠ وشرح النيلي ١/ ٥٥ وشرح ابن القواس ١/ ٢١٥ وشرح ابن النحوية ١/ ٧١ وشرح الرعيني ١/ ١٢٧ .
(٥) شرح الشَّرِيْشِيّ ١/ ٧١ .
(٦) شرح الشَّرِيْشِيّ ١/ ٤٨ .
(٧) شرح الشَّرِيْشِيّ ١/ ٦٦٥ .
(٨) شرح الشَّرِيْشِيّ ٢/ ١٩٦.

وكما اعترض الشارح على الناظم في بعض المواضع استدرك عليه بعض الأمور منها:

استدرك عليه عدم الإشارة لحكم كلا وكلتا مع أحكام الأسماء السته، فلكلا وكلتا حكم يقرب من هذه الأسماء، وذلك أن حكمهما إذا أضيفا إلى المظهر يخالف حكمهما إذا أضيفا للمضمر، كما أن هذه الأسماء إذا أفردت كان لها حكم وإذا أضيفت كان لها حكم، فوقع الشبه بينهما من هذا الوجه(١).

واستدرك في باب جمع التكسير بناءين في تكسير فاعل وصفا لمذكر، ونبه على أنه لم يذكرهما، وهما فُعلاء كعالم وعُلماء، وفِعال كصاحب وصِحاب(٢).

والحاصل أن الشارح الشريشي أيد الناظم في جل ما قاله، وصرح بتأييده في مواضع قليلة؛ لأن موافقته للناظم تمثلت في المتابعة التلقائية من غير إعلان أو تصريح، وهذا التأييد لم يكن مطلقا؛ فالشارح خالف الناظم في بعض الأمور، وهذه المخالفة لا تبدو عميقة في رأي الباحث، فلم نر خلافا يتعلق بأصول هذا العلم وقواعده، وإنما كان الخلاف يتعلق ببعض الأمور التي يدور الخلاف حولها غالبا بين الشراح والناظم كالخلاف حول أسلوب الناظم وعبارته، ومثله وحدوده، والتزم الشارح حدود اللياقة مع الناظم، فرأيناه بالرغم من مخالفته له في بعض المواضع إلا أنه يوقره ويقدره، ففي أثناء معارضته لا كلماته تخرق حجب الآداب ولا تتجاوز حد اللياقة .

(٣) موقف النيلي من الناظم

موقف الشارح النيلي من الناظم كان موقف المؤيد، وهذا غالبا، وموقف المعارض، وهذا قليل جدا، وكان في جل أحواله مجلا ومقدرا للناظم، ويتضح موقف النيلي من الناظم من خلال الحديث عن الموقفين:

أولا: موقف التأييد:

وتأييده للناظم يتمثل في عدة صور: منها إقرار ما قاله وعدم الاعتراض عليه، وهو ما يسمى بالمتابعة التلقائية، وهذا هو الغالب، ومنها افتراضه بعض المآخذ على كلام الناظم ثم الرد عليها، وهذا قليل، ومنها التصريح بالإشادة به، وهذا أقل، ومن هذا:

قول النيلي معلقا على قول ابن معط في حد الإعراب:

وَ حَـــــدُّهُ تَغَيُّـــــرٌ فِـــــي الآخِـــــرِ بِعَامِـــــلٍ مُقَـــــدَّرٍ أَوْ ظَـــــاهِرِ

(١) شرح الشَّرِيْشِيّ ١/ ١٢٦ .
(٢) شرح الشَّرِيْشِيّ ٢/ ١٠٧٦، ١٠٧٧ .

قال النيلي مستحسنا قوله:" وقوله: في الآخر أحسن من قول الجماعة تغيُّر الآخر، لأن الآخر هو الحرف، وذات الحرف لا تتغير ولا تتبدل، بل التغيُّر في هيئة الحرف مع بقاء ذاته"(١).

وقال النيلي مستحسنا قوله أيضا في باب التنازع:" وقوله:" في عطف عوامل على عوامل أحسن من قولهم(٢):" إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما"(٣).

ومن افتراضه بعض المآخذ والرد عليها قوله في أثناء حديثه عن همزة الوصل:" فإن قلت: فهذه الأسماء عشرة، ولم يذكر منها إلا ستة ؟ قلت: أما أيمن فقد ذكره في البيت الذي يلي البيت الذي ذكر فيه استا، وامرأ، وأما الثلاثة الأولى فإنه اكتفى بذكر "ابن" عن ذكر "ابنة" وعن ذكر "ابنم"؛ لأن الميم فيه زائدة، واكتفى بذكر اثنين عن اثنتين؛ لأن الكلام عليهما واحد"(٤).

ثانيا: موقف المعارضة:

ومتابعة الشارح للناظم لم تمنعه من أن يجاهر بمخالفته في بعض المواضع، وهو وإن خالفه كان لا ينتقص من قدره، ولا يتصيد له الأخطاء، ولا يحرص على إظهار عيوبه، بل نراه حريصا على العلم، معبرا عن معارضته بألفاظ تدل على تقديره وإجلاله للناظم، ومن الأمثلة على ذلك:

* يقول ابن معط في باب التثنية:

وَ ارْدُدْ إِلَـــى الْـــوَاوِ أَبَـــا وَ إِخْوَتَـــهْ وَ فِـــي دَمٍ وَ بَابِـــهِ لَـــنْ تُثْبِتَـــهْ

يقول النيلي:" اعلم أن في هذه العبارة تسامحا، وَرُوِيَ: واردد إلى الأصل أباً وإخوته، وعلى كلا القولين فيه تسامح؛ لأن فوك لم تُرَدّ الواو في تثنيته، فكان ينبغي أن يقول: واردد إلى الواو أبا وأخوته ما لم يكن قد أَبْدَلَ من الواو ميما إلا ذو؛ فإن فوك قد أُبْدِل من واوه ميم في إفراده فما لزم إبداله في الإفراد صادفته التثنية، كذلك يُثَنى بالميم، فيقال في تثنية فوك: فمان"(٥).

(١) شرح النيلي ١/ ٦٦.
(٢) قال ذلك ابن الحاجب . انظر الكافية ١٤ وشرحها لابن الحاجب (شرح المقدمة الكافية)٣٣٩ وشرحها للرضي ٢٠١/١.
(٣) شرح النيلي ٥٩٩/١ .
(٤) شرح النيلي ٢/ ٥٤٧ وانظر الشرح أيضا ٩٩/١.
(٥) شرح النيلي ١/ ١٣٠.

الذي يشير إليه الناظم هنا أن المحذوف اللام على ضربين: ضرب يرد إليه الحرف الساقط في التثنية، وضرب لا يرد إليه، فمتى كانت اللام المحذوفة ترجع في الإضافة فإنها ترد إليه عند التثنية، وإلا فلا [١]، والذي أُخذ على الناظم الإطلاق في قوله: وأخوته؛ لأن "فم" و" ذو" بمعنى صاحب لا يُردّ المحذوف لهما في التثنية؛ لعدم الرد في الإضافة، فكما نقول في الإضافة: فمك وذو مال، نقول في التثنية: فمان وذوا مال [٢].

وما أخذه النيلي على عبارة الناظم من الإطلاق، أشار إليه معظم الشراح[٣]، وأرى أن معهم الحق في هذا فكان على الناظم أن يستثني "فم" و" ذو" بمعنى صاحب من قوله: وَإِخْوَتَهْ .

* اعترض النيلي على الناظم في منع تقديم خبر ما دام على اسمها حيث قال:" فشيء غير معروف، وقد انفرد به "[٤].

* جمع الناظم مواضع كسر همزة إن في ضابط عام، قال في باب إن وأخوتها:

وَ كُـــلُّ مَوْضِـــعٍ عَلَيْـــهِ يَعْتَقِـــبْ الإِسْـــمُ وَ الْفِعْـــلُ فَكَسْـــرُهُ يَجِـــبْ

وهذا الضابط وجه إليه النيلي المآخذ حيث قال:" أقول: وقول صاحب الأرجوزة: وكل موضع عليه يعتقب الاسم والفعل فيه نظر؛ فإنه جاء فتحها بعد الفاء في جواب الشرط مع اعتقاب كل واحدة من الجملتين بعد الفاء نحو: من يزرْني فأنّي أكرمه، فيجوز الكسر والفتح على تأويلين مختلفين، فإن قدرت فأنا أكرمه كسرت، وإن قدرت: فعليّ أن أكرمه فتحت؛ لأن التقدير فعليّ إكرامه وقد قرئ: چ ھ ہ ہ ھ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ چ [٥] بالفتح [٦]، أي: فجزاؤه أنّ له نار جهنم "[٧].

(١) انظر: الأصول في النحو ٣/ ٣٢٨ والمفصل ٢٣١ وشرح المفصل ٣/ ٢٠٣ والارتشاف ٢/ ٥٦٢ .
(٢) انظر: شرح الرضي ٣/ ٣٥٥ .
(٣) انظر: شرح ابن الخباز ١/ ١٢٨ وابن القواس ١/ ٢٨١ والرعيني ١/ ٣٧٨ .
(٤) شرح النيلي ٢/ ٨.
(٥) سورة الجن ٢٣/٧٢.
(٦) قرأ الجمهور بالكسر، وقرأ طلحة بن مصرف عن ابن عامر بالفتح انظر: مختصر الشواذ ١٦٣ والدر المصون ٥٠٣/١٠ .
(٧) شرح النيلي ٢/ ٧٩، ٨٠.

وهذا الضابط الذي ذكره الناظم ذكره الفارسي في الإيضاح[١]، وأشار إلى ذلك بعض الشراح[٢]، وما أخذه النيلي على الناظم أخذه عليه ابن القواس[٣]، ومن قبلهما قال ابن عصفور: وهذا القانون غير صحيح، وهو هنا يقصد ما قاله الفارسي، وأورد عليه "إذا" الفجائية[٤].

ومن استدراكاته على الناظم قوله في باب حروف الجر:" ولم يشرح معنى "في" كما شرح معاني سائر حروف الجر، ومعناها: الوعاء والظرفية إما تحقيقا نحو: زيد في الدار... الخ [٥].

واستدرك ابن القواس[٦] وابن النحوية [٧] على الناظم ذلك، وتناولا معاني "في".

ونستنتج مما سبق الأتي :

الشارح النيلي مؤيد للناظم وموافق له دائما من غير إعلان أو تصريح، فالامتناع عن المخالفة والنقد تعد موافقة ومتابعة، وهذا هو الغالب، وقد صرح بهذا التأييد في بعض المواضع القليلة.

وهذه المتابعة لم تكن متابعة مطلقة، فقد ناقشه واعترض عليه في بعض المواضع القليلة، وكان في اعتراضه واستدراكه عليه صاحب خلق حميد تجلى في تعبيره بألفاظ لا تتعدى التنبيه على ملاحظاته واستدراكاته.

(٤) موقف ابن القواس من الناظم

أولا: موقف التأييد

ابن القواس مؤيد للناظم ومتابع له متابعة تلقائية، فإقراره كلام الناظم وعدم الاعتراض عليه يعد تأييدا ومتابعة له فيما قاله وهذا هو الغالب، وتتمثل متابعته أيضا في التماس العذر له في بعض المواضع القليلة، ومحاولة تخريج كلامه وتأويله بالوجه الذي يليق بعلم ابن معط ومكانته، وهذا قليل، فنراه في باب ما لم يسم فاعله يعلق على قول ابن معط:

وَ فِعْلُـــــهُ يُضَـــــمُّ مِنْـــــهُ الأَوَّلُ وَ كَسْـــرُ مَـــا قَبْـــلَ الأَخِيـــرِ يُجْعَـــلُ

(١) الإيضاح ١٢٧.
(٢) انظر: شرح ابن الخباز ٢/ ٤٤٩ وشرح الشَّرِيْشِيّ٢/ ٥٩٩ وشرح ابن القواس ٢/ ٩٢٩.
(٣) شرح ابن القواس ٢/ ٩٢٩.
(٤) شرح الجمل ١/ ٤٥٩.
(٥) شرح النيلي ١/ ٣٢١ وانظر الشرح أيضا ٢٥٦/٢.
(٦) شرح ابن القواس ١/ ٤١٧ .
(٧) شرح ابن النحوية ١/ ٣١٠ .

فِــي كُــلِّ مَــاضٍ صَــحَّ نَحْــو ضُــرِبَا وَ افْتَحْــهُ فِــي الآتِــي وَ قُــلْ لَــنْ يُضْــرَبَا

بقوله:" وقول المصنف: في كل ماض صح ليس على إطلاقه؛ لأن صحيح العين كضرب ومعتل الفاء كوعد، ومعتل اللام كرمى، ومعتل العين واللام كشوى مشتركة في هذا الحكم".

يرى ابن القواس أن كلام الناظم مطلق ويحتاج إلى تقييد، لكنه حاول أن يجد مسوغا لما قاله الناظم فقال:" ويمكن أن يعتذر له بأنه استغنى بالمثال في قوله ضربا عن الاحتراز عنها، ولأنه قال فيما بعد: وإن يكن أوسطه عليلا، فاحترز به عنها"(١).

ثانيا: موقف المعارضة

والتأييد للناظم لا يعني التبعية المطلقة له فيما يقوله، فكان للشارح بعض المآخذ والاعتراضات على المصنف في بعض المواضع، وهذه بعض النماذج لاعتراضاته واستدراكاته، وكيفية معالجته هذا:

* اختلف ابن القواس مع الناظم في مراتب النداء، فحروف النداء عند ابن معط للقريب والبعيد، فـ (يا) وهي أعمّها وأكثرها استعمالا و(أيا) و (هيا) لنداء البعيد أو من هو بمنزلته من نائم أو ساه، و(أي) و(الهمزة) لنداء القريب، وهذا ما عليه جمهور النحاة، وقال ابن مالك:" وزعم ابن برهان أن "أيا" و"هيا" للبعيد، والهمزة للقريب و"أي" للمتوسط، و"يا" للجميع(٢).

ووافق ابنُ القواس ابنَ برهان فيما ذهب إليه حيث جعل مراتب المنادى ثلاث، وعلق على قول المصنف بقوله:" والأَولى أن يقول مراتبها ثلاث: الأُولى: أيا وهيا للبعيد مسافة وحكما كالنائم والساهي لزيادة لفظها الحاصل منه مد الصوت المحتاج إليه لأجل البعد، الثانية: أي والهمزة للقريب، الثالثة: يا للمتوسط "(٣).

* والعبارة عند ابن القواس لابد وأن تكون جلية واضحة لا لبس فيها ولا إبهام؛ ولذلك كانت له بعض الملاحظات على ألفاظ وعبارات الناظم، نراه يقول في باب النعت:" وقول المصنف: النعت

(١) شرح ابن القواس ١/ ٦١٩ .
(٢) انظر: الكتاب ٢٢٩/٢، ٢٣٠ والمقتضب ٢٣٥/٤ والمفصل ٤١٣ والمقدمة الجزولية ١٨٧ وشرح المفصل ٥/ ٤٨ والكافية ٥٤ وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦ وشرح الكافية الشافية ١٢٨٨/٣، ١٢٨٩ وشرح الأشموني ١٦/٣ وشرح التصريح ٢٠٦/٢.
(٣) شرح ابن القواس ١٠٣٤/٢.

كالمنعوت في الأمور العشرة إنما يريد أن يتبعه فيها في القسم الأول دون الثاني، ففي كلامه تساهل . والشارح يقصد بالقسم الأول النعت الحقيقي[١].

* كان لابن القواس أيضا بعض الانتقادات لمثل الناظم، ومن هذا قوله في باب العلم:" وقول المصنف: مرتجل مثاله محمد ليس بجيد؛ لأن محمدا ليس مرتجلا، أما أولا فلأنه قد دخله الألف واللام في قوله:

إِلَى الْمَاجِدِ الْفَرْعِ الْجَوَّادِ الْمُحَمَّدِ[٢]

أما ثانيا: فلأنه اسم مفعول من التحميد، فهو منقول عن الصفة"[٣].

* وكما كان لابن القواس بعض الاعتراضات والانتقادات كان له أيضا بعض الاستدراكات على ما فات الناظم، ومنها:

استدرك ابن القواس على المصنف بعض أحكام نوني التوكيد، حيث قال:" واعلم أن المصنف لم يذكر حكم النونين في موضع من الكتاب، ولابد من الإشارة إلى ذلك، ويتعلق بيانها بثلاثة فصول.... ومضى ابن القواس في توضيح هذا بالتفصيل"[٤].

واستدرك عليه بعض المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ حيث قال في باب الابتداء:" ومن المواضع التي يجب فيها التقديم ولم يذكرها: أن يتضمن المبتدأ معنى ما له صدر الكلام كالشرط والاستفهام نحو: من أخوك ؟ وأيهم أبوك ؟ ، ومنها أن يدخل على المبتدأ لام الابتداء نحو: لزيد قائم؛ لأن لها صدر الكلام... الخ"[٥].

وفي باب كان استدرك على الناظم قسمين من أقسام "كان" لم يذكرهما الناظم حيث قال:" وأما القسمان اللذان لم يذكرهما: فالأول منهما التي يضمر فيها الشأن وهي من أقسام الناقصة في التحقيق؛ لافتقارها إلى خبر...، والثاني: التي بمعنى صار، وهي أيضا من

(١) شرح ابن القواس١/٧٤٨ .
(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: (إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ كَلَالُهَا) وهو للأعشى في ديوانه ٢٣٩ والصحاح (حمد) ٤٦٧/٢ وشرح المفصل ١/ ٤٦ واللسان (حمد) ٣/ ١٥٧ والخزانة ١/ ٢٢٤ والتاج (حمد) ٨/ ٤١ وبلا نسبة في مقاييس اللغة (حمد) ١٠٠/٢ ومجمل اللغة (حمد) ٢٥٠/١ .
(٣) شرح ابن القواس ٦٣٦/١، ٦٣٧، وانظر أيضا ٩٢٩/٢ من الشرح.
(٤) شرح ابن القواس ٣٦٦/١.
(٥) شرح ابن القواس ٨٤١/٢.

أقسام الناقصة؛ لافتقارها إلى خبر"[١]. وفصل الشارح القول فيهما مع الاستشهاد والتمثيل لهما.

والحاصل أن ابن القواس من المؤيدين للناظم، وتمثل هذا التأييد في صورتين، التأييد التلقائي، وهذا هو الغالب، والاعتذار عنه في بعض المواضع، وهذا قليل، وما أبداه ابن القواس من ملحوظات تتعلق بنص الألفية قليل، والكثير منه شكلي يخص بعض عبارات الناظم ومثله والقليل جدا من آرائه، وكان تعبير الشارح عن هذه الملحوظات بأسلوب يتسم بالإجلال والتقدير للناظم.

(٥) موقف ابن النحوية من الناظم

أولا: موقف التأييد:

ابن النحوية من المؤيدين للناظم والمتابعين له، وكانت هذه المتابعة في الغالب متابعة تلقائية من غير إعلان أو تصريح، بجانب تقديم الاعتذار عنه في بعض المواضع القليلة، ومن هذا:

تعليقه على قول ابن معط:

وَ هْـــيَ ثَـــلاَثٌ لَـــيْسَ فِيهَـــا خُلْـــفُ الاسْـــمُ ثُـــمَّ الْفِعْـــلُ ثُـــمَّ الْحَـــرْفُ

قال ابن النحوية ملتمسا له العذر:" وقوله عن الأقسام: وهي ثلاث، والأقسام واحدها قسم، وهو مذكر، والتاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة إنما تحذف مع المؤنث وتثبت مع المذكر، فحقه أن يقول: وهي ثلاثة؛ إلا أن الأقسام لما لم يخرج كل واحد منها عن أن يكون فرقة وجملة، وعن أن تصدق الكلمة عليه ضرورة صدق الجنس على الأنواع، كان بهذين الاعتبارين مؤنثا، فعومل معاملة المؤنث في طرح التاء"[٢].

وما قاله ابن النحوية أشار إليه معظم الشراح، وقدموا الاعتذار عن الناظم معتبرين أنه لَحَظَ في المعدود جانب المعنى[٣].

(١) شرح ابن القواس ٨٦٧/٢ ، ٨٦٨.
(٢) شرح ابن النحوية١/ ٤٦ .
(٣) انظر شرح ابن الخباز ١/ ٦٩ وشرح الشَّرِيْشِيّ ٤٦/١ وشرح ابن القواس ١/ ١٩٦ وشرح النيلي ١/ ٣٨ وشرح الرعيني ١/ ٧٩ .

ثانيا: موقف المعارضة:

وهذه المتابعة للناظم من ابن النحوية لم تمنعه من النظر في عبارات الناظم وأسلوبه وحدوده، والاختلاف معه، فنراه يتدخل لتوجيه عبارته وتحريرها، وتفصيل ما أجمله، واستدراك ما أغفله، والوقوف عند حدوده ومثله، وطريقة عرضه للمادة النحوية، وكل هذه المناقشات والوقفات مع المصنف كانت تتم بكل تقدير وتوقير وإجلال للناظم، ومن النماذج على ذلك:

* يقول في باب الوقف معلقا على قول ابن معط:

وَ الـــرَّوْمُ وَ الإِشْـــمَامُ وَ التَّضْـــعِيفُ وَ النَّقْـــلُ حَـــالاَتٌ بِهَـــا الْوُقُـــوفُ

يقول:" الإشمام أقرب إلى الإسكان الصريح من الروم؛ فلذلك كان الأولى أن يُجعل بعده في الذكر، والفرق بينه وبين الروم أن الإشمام يدرك بالبصر فحسب؛ لأنه لا حظ له في النطق، فيختص به البصير دون الأعمى، والروم يدرك بالبصر والسمع[١]؛ لأن له حظا في النطق فيشترك فيه البصير والأعمى"[٢].

* يقول في باب القسم معلقا على قول ابن معط:

وَ الْجُمْلَـــةُ الَّتِـــي يُجَـــابُ الْقَسَـــمُ بِهَـــا تَكُـــونُ اسْـــمِيَّةً فَتَلْـــزَمُ

إِنَّ وَ قَـــدْ أَدْخَـــلَ قَـــوْمٌ لاَمَـــا مَكَـــانَ إِنَّ أَكَّـــدَ الْكَلاَمَـــا

يقول عن جملة القسم:" فإن كانت اسمية تُلُقِّيَتْ باللام وإنَّ معا، كقوله تعالى: چ ٱ ب ب ب پ پ پ چ [٣]، أو بأحدهما كقولك: والله إنَّ زيدا قائم، والله لزيد قائم، وقوله:

..... وَ قَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ لاَمَا مَكَانَ إِنّ .....

يوهم عدم جواز الجمع بينهما، وقلة استعمال اللام بجعله المكان لإن، وليس الأمر كذلك[٤] .

وأرى كلام الناظم لا يوهم خلاف المراد، وبالنسبة للجمع بين اللام وإن فطبيعة النظم تجعل من الصعب تفصيل الأحكام وتفريعها، وبالنسبة لقلة استعمال اللام فالناظم ذكر في البيت

(١) انظر: البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي ٤٩، ٥٠ .
(٢) شرح ابن النحوية١/ ١٣٩.
(٣) سورة العصر١٠٣ /١، ٢.
(٤) شرح ابن النحوية١/ ٣٢١.

التالي للبيتين السابقين مثالين، وبدأ بالتوكيد باللام، ولم يشر الشراح إلى ما قاله ابن النحوية[١] .

وبجانب هذه المآخذ التي أخذها ابن النحوية على الناظم كانت له بعض الاستدراكات لما أغفله في نظمه **منها:**

استدراكه على الناظم عدم الحديث عن واو رب ولعل في باب حروف الجر، حيث قال:" وقد ذكر في هذا الفصل حروف الجر المجمع عليها والمختلف فيها، إلا أنه أخل من المختلف فيه بـ واو رب، ولعل، وسيأتي الكلام عليهما"[٢].

واستدرك عليه عدم حديثه عن بعض الأفعال في باب ظن وأخواتها زادها غيره وهي: عَدّ و أَرَى، وحَجَا، وهَبْ، ودَرَى، وشَعَر، وتَعَلَّمْ في الأمر، وصَيَّر، ورَدَ، واتَّخَذَ [٣] .

ويتضح مما سبق ما يلي:

ابن النحوية موافق للناظم ومتابع له غالبا من غير إشارة لهذه المتابعة أو تصريح بها؛ لأن هذه المتابعة للناظم تتمثل غالبا في المتابعة التلقائية، وتجلت في بعض المواضع القليلة صور أخرى للموافقة والمتابعة للناظم كتقديم الاعتذار عنه.

بيد أن هذا التأييد من قبل الشارح للناظم لم يمنعه من أن يدلي بدلوه، فكانت للشارح بعض المآخذ والاستدراكات القليلة على كلام الناظم وضح من خلالها وجهة نظره في بعض المواضع.

وبين هذا التأييد العام وبعض الانتقادات والاعتراضات القليلة التي وجهها ابن النحوية للناظم يبقى الخلاف بينهما سطحيا، وليس خلافا عميقا، فلم يتجاوز الخلاف بعض عبارات الناظم ومثله وبعض الأمور التي يضيق النظم غالبا عن توضيحها وتفصيلها، لذلك كانت معظم الانتقادات والوقفات مع الناظم من قبيل التوضيح، أو من قبيل إظهار الأولوية لشيء على آخر .

(١) انظر: شرح ابن الخباز ١/ ٢٠٠ وشرح الشَّرِيْشِيّ ١/ ٤٧١ وشرح النيلي ١/ ٣٣٣ وشرح ابن القواس ١/ ٤٣٠.
(٢) شرح ابن النحوية١/ ٢٦٤ .
(٣) شرح ابن النحوية١/ ٣٩٦- ٣٩٩ .

(٦) موقف الرعيني من الناظم

أولا: موقف التأييد

كان الشارح الرعيني من أكثر الشراح متابعة وتأييدا للناظم، ولم يدخر جهدا في توضيح ما أُشكل من كلام الناظم، وحمله على وجه من الوجوه المقبولة، وكان تأييده للناظم له عدة صور: منها المتابعة التلقائية وهذا هو الغالب، ومنها الاعتذار عنه، ومن هذا اعتذاره عن المصنف في ذكره باب الوقف بعد باب الإعراب، قال الرعيني:" والعذر للمصنف أن هذا الرجز بناه على الاختصار، وعادة المختصرين أن يذكروا المسائل في المختصرات على جهة الاستطراد، أي إنهم إذا ذكروا مسألة ذكروا معها مسألة أخرى من غير بابها لمناسبةٍ بينهما حرصا على الاختصار"[(١)].

ومن مظاهر التأييد أيضا الرد على بعض الانتقادات التي وجهها الشراح للمصنف وخاصة ابن الخباز[(٢)].

ثانيا: موقف المعارضة

وبالرغم من ثناء الرعيني على الناظم وألفيته ومحاولة الرد على من تعقبه من الشراح السابقين وخاصة ابن الخباز الذي أسرف أحيانا في تعقبه إلا أن هذا لم يمنع الرعيني من النظر بموضوعية وتدقيق وتحقيق في كل ما قاله الناظم، وإبداء ما يعن له من ملاحظات حول نص الألفية، والاعتراض عليه وانتقاده في ألفاظه وحدوده وترتيبه لمادته النحوية، واستدراك ما فاته وأغفله، وهذه بعض النماذج على ذلك:

* حدَّ ابن معط البناء بقوله:

وَ حَـــدُّهُ لُـــزُومُ آخِـــرِ الْكَلِـــمْ حَرَكَـــةً مَـــا أَوْ سُـــكُونًا الْتُـــزِمْ

وعلق الرعيني على ما ذكره الناظم في حد البناء، وبين أن فيه نظرا من وجوه، وحاصل ما ذكره أن الفعل الماضي لا يلزم حالة واحدة، يُبنى على الفتح وعلى السكون وعلى الضم، ومن المبنيات مالا يُبنى على حركة أو سكون كالمثنى في النداء مثلا، وبعد سرده لهذه الوجوه قال:" فقد بان لك أن هذا الذي جاء به المصنف على أنه حدٌ غير جامعٍ؛ لخروج الفعل الماضي وفعل الأمر منه، ولخروج التثنية في باب النداء وفي باب

(١) شرح الرعيني ١/ ٢٧٢ وانظر أمثلة أخرى في الشرح ١/ ١٨، ٦١، ٢١٣، ٢١٩، ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) انظر الشرح ١/ ١٤٤، ٢٠٦، ٢٦٨، ٧٣٣ و ٧/ ٥٢٠، ٥٥٥.

لا، والجمع المذكر السالم، والأولى في الحد أن تقول: البناء هو لزوم آخر الكلمة حركة أو ما يقوم مقامها، أو سكونا من غير عامل ولا اعتلال"[١].

ومع تسليمي الكامل بكل ما قاله الرعيني من أن الحد لا بد وأن يكون جامعا يجمع كل أفراد المحدود، مانعا لا يُدخل مع المحدود غيره، أرى أنه يتحدث من منطلق الناثر، والناظم محكوم بقوالب شعرية ووزن وقافية وطريق ضيق يسير فيه، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعد ابن معط من المتأخرين، ونظمه لا يؤسس علما جديدا، وإنما ينظم علما ناضجا مكتملا مستقرا منذ عهود، والبناء الأصل فيه أن يكون على حركة أو سكون، وما ذكره الرعيني أمور فرعية بسيطة في حالات مخصوصه، والحديث دائما يكون عن الأصل .

* ومن انتقاده في ألفاظه ما ذكره في باب جزم المضارع معلقا على قول ابن معط:

فَجَزْمُـــهُ بِلَـــمْ وَ لَمَّـــا وَ أَلَـــمْ وَ لاَمِ أَمْـــرٍ وَ بِـــلاَ النَّهْـــيِ انْجَـــزَمْ

يقول:" كان الأولى أن يقول: لام الطلب، ولا الطلب؛ ليدخل له تحت ذلك الأمر والنهي والدعاء والالتماس"[٢].

وأرى أنه لا وجه لانتقاد الناظم، فجمهور النحاة[٣] يطلقون عليها لام الأمر، ثم يفصلون بعد ذلك ويقولون الأمر معناه طلب الفعل، والطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس، وكذلك "لا" الناهية تكون لطلب الترك نهيا ودعاء والتماسا.

* نبه الرعيني في بعض المواضع من شرحه على بعض الأشياء التي أغفلها المصنف، واستدرك عليه ما فاته:

ومن هذا قوله في باب البناء[٤]:" وإنما طوَّلنا الكلام هنا؛ لأن المصنف أخلَّ بهذا الباب في هذا الكتاب، وأحكمه في الفصول[٥].

(١) شرح الرعيني ١/ ١٧٠، ١٧١.
(٢) شرح الرعيني ١/ ٥٧٥.
(٣) انظر: الجمل للخليل ٢٦٧ والكتاب ٣/ ٨ والمقتضب ٤/ ٨٤ والأصول ٢/ ١٥٧ واللامات ٩٢ واللمع ١٣٢ والمفصل ٤٤٩ والمقدمة الجزولية ٣٣ واللباب ٢/ ٤٩ وشرح المفصل ٤/ ٢٦٣ والكافية ٤٦ وشرح التسهيل ٤/ ٥٧ والجنى الداني ١١٠ وشرح شذور الذهب ٤٣٢ والمساعد ٣/ ١٢١ .
(٤) شرح الرعيني ١/ ١٧٩.
(٥) انظر: الفصول ١٥٤، ١٥٥.

وقوله في باب الوقف:" واعلم أن تمام الغرض من الوقف متوقف على ذكر مسألة لم يذكرها المصنف، وهي الوقف على هاء السَّكت، فنقول: الكلام في الوقف على هاء السكت في مسائل "[١]. وفصل المصنف القول في هذه المسائل .

وقوله في باب التثنية:" ولم يتعرض المصنف إلى حركة نون التثنية، وتعرض إليها في الفصول[٢]، وقال: إنها مكسورة "[٣].

وقوله في باب جوازم المضارع:" ولم يَسْتَوْفِ المُثُل، وقد ذكرناها هنا، وفيما تقدم"[٤].

ونستخلص مما سبق:

أن الرعيني من أكثر الشراح تأييدا ومناصرة للناظم، وكان لهذا التأييد صور مختلفة، منها التأييد التلقائي، وهذا هو الغالب، ومنها الرد على بعض الانتقادات الموجهة للناظم من قبل بعض الشراح، ومنها اعتذاره عن المصنف في بعض المواضع .

وهذه الموافقة للناظم لم تمنع الشارح من النظر بموضوعية وحيادية في صنع الناظم؛ لذلك رأينا للشارح بعض الوقفات مع الناظم في ألفيته، كما كانت للشارح أيضا بعض الاستدراكات لما أغفله الناظم، وكان الشارح يضع نصب عينيه دائما مصنفات الناظم الأخرى وخاصة كتاب الفصول في أثناء التنبيه على ما فاته في بعض المواضع.

وهذه الاعتراضات والاستدراكات لا تمثل خلافا كبيرا بين الشارح والناظم، فلم تتعد بعض الحدود والأمثلة والألفاظ والترتيب لما يعرضه.

الشارح الرعيني من أكثر الشراح إجلالا وتوقيرا للناظم، تجلى ذلك من خلال ثنائه الكبير على نظمه في مقدمة الشرح، وتجلى أيضا في تعبيره عن بعض ما أبداه من ملحوظات في بعض المواضع .

الموازنة بين الشراح في موقفهم من الناظم

اتفق الشراح في **تأييدهم ومتابعتهم للناظم**، فكان هذا هو مسلكهم العام والسمة الغالبة في شروحهم، فلم يكن من بين هؤلاء الشراح من ألف شرحه بغرض إصلاح ما جاء في المتن من خلل أو زلل كما نرى في إصلاح الخلل الواقع في الجمل، وكما نرى في مسائل الغلط للمبرد، إذ غلّط سيبويه في بعض مسائله، ورد عليه ابن ولاد انتصارا لسيبويه في كتابه الانتصار، فلم تكن شروح ألفية ابن معط تهدف إلى أي من هذه الأهداف، وقد تمظهرت هذه المتابعة للناظم من جانب الشراح بعدة

(١) شرح الرعيني ١/ ٣١٦.
(٢) الفصول ١٦٠.
(٣) شرح الرعيني ١/ ٣٥٥.
(٤) شرح الرعيني ١/ ٦٧٣.

مظاهر، منها إقرار الشراح ما قاله الناظم وعدم الاعتراض عليه، وهو ما نسميه بالمتابعة التلقائية، ومنها الثناء عليه والإشادة به، ومنها الاعتذار عن الناظم في بعض المواضع، ومنها رد الاعتراضات الموجهة إليه وإنصافه.

اتفق الشراح أيضا في منهج الاعتراض وطبيعته، فالخلاف بينهم وبين الناظم لم يكن عميقا، وإنما كان خلافا يتعلق أغلبه بالمنهج والأسلوب وليس بالأحكام والأصول، فقد يذكر الناظم عبارة يرى الشارح أنها مطلقة تحتاج إلى التقييد، أو كلاما غامضا أكثر من اللازم ويحتاج إلى الإبانة والتوضيح، أو يرى الشارح حد أحد النحاة أحسن من حد الناظم وتعريفه للمصطلح النحوي، فيبين مآخذه على ما ذكره الناظم من حد، ويستحسن حد غيره، وكان للشراح أيضا بعض الاستدراكات فيما أغفله الناظم أو فاته أو سها عن ذكره .

واعتراضات شراح ألفية ابن معط في الحقيقة ليست كثيرة، لكنها في نفس الوقت كانت دافعاً لإثارة الجدل والنقاش، كما أنّها نَبَّهت على مواطن الضعف في نظم الدرة الألفية من وجهة نظر شراحها، فهي إذاً مادة ذات قيمة علمية كبيرة كانت تستحق الوقوف عندها.

أما التباين بين الشراح فيما يتعلق بالتأييد والمعارضة للناظم فيتمثل في الآتي:

* كان ابن الخباز أكثر الشراح اعتراضا على الناظم، حيث تحامل على الناظم، وكان أحيانا يحيف عليه، فضلا عن وصفه كلام الناظم ببعض الأوصاف التي لا تليق كوصفه بالخطأ[١]، والرداءة[٢]، والسوء[٣]، وعدم الاستقامة[٤]، والغرابة[٥]، وهذا ما جعلنا نقول بأن الشارح تجاوز الاعتراض إلى التعقب وتتبع الأخطاء، وهذا ما جعل من جاء بعده من الشراح يردون عليه وينصفون الناظم منه، في حين أن اعتراضات غيره من الشراح كانت قليلة، واتسم جميع الشراح في اعتراضهم على الناظم بأخلاق العلماء، فالتزموا حدود اللياقة والأدب مع الناظم، وعبروا عن اعتراضاتهم بأساليب وألفاظ تدل على احترامهم وتوقيرهم للناظم.

* كان الشارح الرعيني أكثر الشراح مناصرة للناظم، حيث رد عنه كثيرا من اعتراضات ابن الخباز وغيره من الشراح، وحاول في مواضع الخلاف بين الشراح والناظم توجيه كلام الناظم وحمله على الوجوه المقبولة.

---

(١) شرح ابن الخباز ١/١٢٥، ١٤٠.
(٢) شرح ابن الخباز ١/٢٩٩.
(٣) شرح ابن الخباز ١/١٠٤، ١١٢ .
(٤) شرح ابن الخباز ١/ ٩٩ .
(٥) شرح ابن الخباز ١/٢٠٧ .

* كان الشارح الرعيني هو الشارح الوحيد الذي يربط بين كلام ابن معط في الدرة الألفية وكلامه في مؤلفاته الأخرى وخاصة كتابه الفصول، فكان يستعين به على توضيح نظم الدرة الألفية؛ ولذا استدرك الرعيني عليه في بعض المواضع إغفاله لأمور قد ذكرها في كتابه الفصول، ولم يذكرها في الدرة الألفية، أو أمور أخل بسردها في الدرة الألفية، وأحسن سردها في الفصول .

* تباينت مواقف الشراح في بعض المواضع، فبعضهم يعترض، وبعضهم يستحسن في نفس الموضع، وأحيانا يتفقون في اعتراضهم على الناظم في بعض المواضع، ومن هذا:

قال ابن معط في حد الحرف:

وَ الْحَـــــرْفُ لاَ يُفِيـــــدُ مَعْنًـــــى إِلاَّ فِـــــي غَيْـــــرِهِ كَهَـــــلْ أَتَـــــى الْمُعَلَّـــــى

اعترض الشراح، فقال الشَّرِيْشِيّ:" هو حد ناقص؛ لأنه اقتصر فيه على ذكر الفصل دون الجنس، والحد التام أن يقال: كلمة لا تفيد معناها إلا في غيرها" (١).

واتفق مع الشريشي في هذا ابن القواس(٢) والرعيني(٣)، بينما اعتبره النيلي من أحسن ما حُد به الحرف(٤)، أما ابن الخباز فيرى أن الحرف لا يحتاج إلى حد(٥) .

فحد الحرف الذي ذكره الناظم ناقص عند الشَّرِيْشِيّ وابن القواس والرعيني؛ لأنه يفتقد إلى الجنس، ويشتمل على الفصل فقط، وابن الخباز يرى أن الحصر يغني عن الحد، واعتبره النيلي من أحسن الحدود التي ذكرت للحرف .

ولاحظنا اتفاق الشراح في اعتراضهم على الناظم في بعض المواضع، وهذا إذا كان ما أُخذ على الناظم ظاهرا، يصعب تأويله، أو حمله على وجه مقبول، تجلى هذا في بعض المواضع منها قول ابن معط:

وَ ارْدُدْ إِلَـــى الْـــوَاوِ أَبًـــا وَ إِخْوَتَـــهْ وَ فِـــي دَمٍ وَ بَابِـــهِ لَـــنْ تُثْبِتَـــهْ

أخذ الشراح على الناظم الإطلاق في قوله: وإخوته؛ لأن "فم" و" ذو" بمعنى صاحب لا يرد المحذوف لهما في التثنية؛ لعدم الرد في الإضافة(٦)، فكما نقول في الإضافة: فمك وذو مال، نقول في التثنية: فمان وذوا مال، وهذا ما أشار إليه معظم الشراح(٧) وقيد الباقون ما أطلقه الناظم(٨).

(١) شرح الشَّرِيْشِيّ ١/ ٥١ .
(٢) شرح ابن القواس ١/ ٢٠٠ .
(٣) شرح الرعيني ١/٩١ .
(٤) شرح النيلي ١/ ٤٧ .
(٥) شرح ابن الخباز ١/ ٧٤
(٦) انظر: الأصول في النحو ٣/ ٣٢٨ والمفصل ٢٣١ وشرح المفصل ٣/ ٢٠٣ والارتشاف ٢/ ٥٦٢ .
(٧) انظر: شرح ابن الخباز ١/ ١٢٨ وشرح النيلي ١/ ١٣٠ وابن القواس ١/ ٢٨١ والرعيني ١/ ٣٧٨ .
(٨) انظر: شرح الشَّرِيْشِيّ ١/١٩٧ وشرح ابن النحوية١/ ١٦٥ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى أله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وبعد.....

فهذا موجز لمراحل ونتائج البحث:

تناول البحث في التمهيد النظم العلمي بوجه عام، وما قيل عن نشأته، وخلص من هذا للحديث عن النظم النحوي، ومراحله المختلفة، وتناول البحث سيرة ابن معط، وألفيته الدرة الألفية، وأحصى البحث ما تم معرفته من شروحها، ولاحظنا كثرة الشروح وتنوع شرَّاح الألفية، فرأينا الأندلسي والموصلي والحلبي والدمشقي والجزري، وهذا يدل على أن ألفية ابن معط كانت لها شهرة واسعة في وقتها، واهتم بها العلماء في مختلف الأمصار، ويدل على أن ما ظهر من شروحها قليل، فمازالت شروح ألفية ابن معط مفقودة، ولعل هناك شروحا أخرى لم نقف عليها.

وتناول البحث بعد ذلك في الفصل الأول مناهج الشراح ومصادرهم، ثم الموازنة بينهم في نهاية الفصل، وظهرت لنا كثير من أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.

وتناول البحث في الفصل الثاني موقف الشراح من أصول النحو المختلفة، وفي الفصل الثالث موقف الشراح من مسائل الخلاف النحوي.

وتناول البحث بعد ذلك في الفصل الرابع موقف الشراح من ناظم الألفية، وموقف اللاحق من الشراح من السابق، وبعد دراسة هذه المواقف وصل البحث للنتائج التالية:

خلص البحث إلى أن موقف الشراح من الناظم يمكن الحديث عنه من خلال موقفين، هما موقف التأييد، وموقف المخالفة.

أما بالنسبة لموقف التأييد فهو الأصل في الشروح، حيث ذهب الشراح إلى موافقة ما تضمنه المتن، وتنوعت مظاهر هذه الموافقة، فرأينا المتابعة التلقائية، والتصريح بالإشادة، والاعتذار عن الناظم في بعض المواضع، ورد الاعتراضات الموجهة له وإنصافه في بعض المواضع، فالشراح كانوا مؤيدين للناظم بكل صور التأييد المختلفة، وكان أكثرهم في هذا الشارح الرعيني، وأقلهم الشارح ابن الخباز.

أما بالنسبة لموقف المخالفة وهو الموقف المقابل للتأييد فلم يكن الشراح موافقين للناظم في كل ما أورده، بل خالفوه في بعض المواضع، ولكن كانت المخالفة للناظم شكلية وعابرة، فلم تتجاوز بعض التعريفات، وترتيب الموضوعات، وبعض العبارات التي تحتاج إلى توضيح، واعتراضات شراح ألفية ابن معط في الحقيقة ليست كثيرة، فهي لا تمثل ظاهرة واضحة في أي شرح من الشروح الستة، اللهم إلا شرح ابن الخباز الذي تعقب الناظم أكثر من غيره في شرحه، وكان للشراح أيضا بعض الاستدراكات فيما أغفله الناظم أو فاته أو سها عن ذكره .

والتزم جميع الشراح حدود اللياقة والأدب مع الناظم، وعبروا عن اعتراضهم بأساليب وألفاظ تنم عن احترامهم وتوقيرهم للناظم، ولم يشذ عن ذلك إلا ابن الخباز الذي كان قاسيا في بعض الأحيان في تعبيره عن معارضته للناظم .

ونستطيع أن نقول أن هذه الاعتراضات جميعها كانت تتعلق بالمنهج، ولا تتعلق بالأحكام والأصول إلا فيما ندر.

وختاما أسأل الله – تعالى – أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقني لما يحب ويرضى، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

✡✡✡✡✡

المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د / رجب عثمان محمد، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢) إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق . د / محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٣) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٤) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د/ موسى بناى العليلى، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق ٠

٥) التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفي، جامعة أم القري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٦) التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية لجمال الدين الشريشي، حقق النصف الأول منه الدكتور محمد محمد سعيد للحصول علي درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٦م، والنصف الثاني د/ صالح بن فهد بن عبد الرحمن الحنتوش للحصول علي درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة ١٤٢٦هـ.

٧) التوطئة، للشلوبين، تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع، الكويت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٨) حرز الفوائد وقيد الأوابد (شرح الدرة الألفية) لابن النحوية، تحقيق عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٩) شرح ألفية الآثاري، للدكتور محمد السيد عزوز، دار الحسين للنشر.

١٠) شرح الدرة الألفية، للرعيني، السفر الأول تحقيق / حسن محمد عبد الرحمن أحمد، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، والسفر السابع

تحقيق / عبد الله عمر حاج، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
١١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنِّيلِيّ، تحقيق الدكتور محسن سالم العُمَيْرِي، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .
١٢) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق حامد محمد العَبْدَلِيّ، مطبعة العاني – بغداد ١٩٩١م.
١٣) الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق الدّكتور محمد الطّناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.
١٤) كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
١٥) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر– بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
١٦) المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية لابن القواس، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٨٥م.
١٧) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.
١٨) المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤م .
١٩) المنظومة الميمية، لحازم القرطاجني، شرح ودراسة الدكتور/ محمد السيد عزوز، الطبعة الأولى مصر ١٩٩٤م.
٢٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بمصر .